السيدة الرئيسة

السيدات والسادة

أصحاب المعالي والسعادة.

في البداية اود تهنئة القائمين على تنظيم هذا المؤتمر الذي يصادف هذه السنة الذكرى الثلاثين لمؤتم القاهرة 1994 بغية تعزيز التقدم في مسار الشعوب نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد أود الإشارة الى أنه رغم الجهود التي يبذلها صناع القرار وجميع الفاعلين على مستوى العالم لا يزال التقدم في هذا المسار بطيئا ودون المستوى نظرا للتحديات والمعوقات الناجمة عن الظروف العالمية سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتكنلوجية الى غير ذلك.

ومما زاد الوضع تعقيدا موجات الهجرة نتيجة التوترات الأمنية والعسكرية التي تشهدها بعض مناطق العالم، هذا بالإضافة الى الضرر الذي لحق ببلدان العالم أثناء وبعد جائحة كوفيد 19 دون أن ننسى الخطر الداهم للتغير المناخي والبيئي والتصحر والجفاف وقلة الوسائل والامكانات المادية للاستثمار.

السيدة الرئيسة

السادة الحضور الكريم

في هذا الإطار يندرج تواجدنا اليوم لمواصلة الجهود التي بذلناها ونبذلها منذ مؤتمر القاهرة 1994 وذلك للتشاور ومشاركة الآراء من أجل تقديم الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تؤدي الى وضع استراتيجيات فعالة وتقييم ما تم إنجازه وتحيين مواقع الخلل ومحاولة التغلب عليه.

خلال السنوات الأخيرة وبعد انحسار جائحة كوفيد 19 وتحديدا من سنة 2021 بدأ الاقتصاد الموريتاني ينتعش حيث بلغ معدل النمو نسبة 2.4% ليصل 6.4% سنة 2022.

ففي مجال التعليم الذي يعد شرطا أساسيا للنمو الشامل فقد تم اعتماد برنامج اولوياتي الحكومي في سبتمبر 2020 لدعم الانتعاش وتحفيز النمو الشامل على المدى الطويل من خلال التركيز على الانفاق على القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان والتحويلات الاجتماعية والبنية التحتية ودعم الزراعة والصيد ودعم الشركات والتدخلات البيئية بغلاف مالي قدره 870 مليون دولار امريكي خلال الفترة من 2021 الى 2023.

وللتأكيد على بناء مجتمع المعرفة قام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بزيادة ميزانية وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي بموجب مشروع قانون المالية 2021 حيث بلغت ما يقارب 193.5 مليون دولار أمريكي.

وفي مجال ترقية المرأة والأسرة تم وضع أطر قانونية مثل: انشاء المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة.

و15 منصة جهوية متعددة القطاعات لمحاربة العنف ومراكز استقبال للنساء ضحايا العنف وانشاء صندوق تحصيل النفقة كما تم العمل على تحسين مدونة الأحوال الشخصية يضاف الى ذلك التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمالي للمرأة.

كما حرصت الحكومة الموريتانية على التمثيل السياسي للمرأة حيث بلغت نسبة النساء 23.4% في البرلمان والجهوية والمحلية.

وقي مجال التكوين وتحسين الخبرات تم تكوين 4800 فتاة متسربة من التعليم.

وفي مجال النزاعات الأسرية تمت معالجة 1429 من النزاعات الأسرية

وفي مجال التحويلات النقدية تم إطلاق برنامج التحويلات النقدية لصالح 10000 اسرة تم توسيعه ليشمل 15000 اسرة مع تمويل 3000 مشروع مدر للدخل بمبلغ 375 مليون أوقية جديدة

اضافة الى استصدار بطاقة الشخص المعاق، استفاد منها 6000 شخص. كما وفرت فرص عمل ل2000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

رغم التحسن الحاصل في الصحة الإنجابية حسب المسح الديمغرافي والصحي الأخير لسنة 2019 ولا تزال معدلات وفيات الأمهات و حديثي الولادة مثيرة للقلق رغم التحسن الذي طرأ عليها، ولعل البيانات التالية توضح الحالة العامة للصحة الانجابية في موريتانيا ما بين 2015 و2020.

نسبة وفيات الأمهات لكل 100 الف حالة ولادة تراجعت من 582 إلى424

نسبة وفاة حديثي الولادة لكل 100 حالة ولادة 29 22.

نسبة استخدام وسائل تباعد الولادات 14.80%17.80%

مؤشر الخصوبة الإجمالي 5.1 إلى5.2

ولتجاوز هذه الوضعية التي يساعد عليها وصول المرأة المحدود إلى الموارد، والحواجز الاجتماعية والثقافية والمشاركة المجتمعية المنخفضة تم وضع عدة برامج واستراتيجيات منها:

- إستراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك(SCAPP 2016-2030)
- البرنامج الموسع لرئيس الجمهورية أولوياتي(ProPEP)
- الخطة الوطنية لتنمية الصحة (PNDS)
- إنشاء إطار قانوني لـتنشيط لجان المراقبة المتكاملة للإمراض و الاستجابة لها (SMIR)وإدماج مراقبة وفيات الأمهات و حديثي الولادة (SDMPR) في دليل مراجعة وفيات الأمهات و حديثي الولادة (RDMN)
- اعتماد قانون الصحة الإنجابية 2007
- إستراتيجية الصحة الإنجابية 2016-2020
- التغذية-و إستراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والأطفال والمراهقين
- خطة إعادة وضعية تنظيم الأسرة وتباعد الولادات 2018- FP
- إستراتيجية لتأمين منتجات وأدوية الصحة الإنجابية

رغم هذه الجهود المتزايدة لايزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتنمية رأس المال البشري.

ومما يزيد من صعوبة ولوج الموريتانيين بشكل عام الى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وغير ذلك امتداد الدولة على مساحة مترامية صحراوية بتضاريس صعبة وسكان تشكل نسبة البدو منهم 48%. الامر الذي يجعل تكلفة تحقيق أهداف التنمية مضاعفة.

لقد كانت وما تزال طموحات الحكومة الموريتانية بحجم هذه التحديات، حيث ارتفعت الميزانيات بشكل كبير في السنوات الأخيرة للتغلب على هذه التحديات وتجاوزها نحو بلوغ اهداف التنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة في موريتانيا والذي انتهز هذه الفرصة لتحية جهوده خاصة بعثة صندوق الأمم المتحدة للسكان في موريتانيا التي تبذل جهودا جبارة في سبيل السكان والتنمية.

وفي الختام أود التأكيد على ما تبذله حكومة بلادي من جهود لتحقيق بلوغ أهداف التنمية المستدامة تماشيا مع اجندة 2230 وحتى لا يتخلف أحد عن الركب رغم تحديات المناخ واضطراب المنطقة والتوتر الحاصل بها والمدنية المتزايدة والهجرة وما الى ذلك من تحديات عامة وخاصة

اشكركم